الحكومة، المؤسسات والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لمحددات مؤسسات حقوق الملكية في الجزائر

Government, Institutions and Economic Growth: An econometric Study of the Determinants of Property Rights Institutions in Algeria

عزيز دراجي[1]
طالب دكتوراه المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي
azizi.derradji@enssea.net

بن عزوز محمد
أستاذ التعليم العالي المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي
benazou-med@hotmail.fr

رابح بلعباس
أستاذ التعليم العالي جامعة مسيلة
rabah.belabbas@univ-msila.dz

قُدم للنشر في:27.02.2021 / قُبل للنشر في: 18.03.2021

الملخص:
تهدف الدراسة الى دراسة المحددات الرئيسية لمؤسسات حقوق الملكية في الجزائر، وذلك من خلال تطبيق قياسية يستخدم فيها نموذجي الانحدار الخطي المتعدد ونموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية **ARDL** للعوامل الرئيسية المؤثرة، مستندين في ذلك الى نظرية التحليل المؤسسي، التي سلطت الضوء على العوامل الاربعة (العامل الاقتصادي، السياسي، الثقافي، التاريخي)، وذلك بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات وبينت نتائج الدراسة التطبيقية بيّنت أن العامل السياسي هو المحدد الرئيسي لحقوق الملكية في الجزائر، ويظهر ذلك جليا من خلال الأثر الواضح لمؤشري استقلالية القضاء وسيادة القانون، على مؤشر حقوق الملكية، كما بينت نتائج التحليل الديناميكي أيضا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر حقوق الملكية في الجزائر، ومؤشر سيادة القانون، ومؤشر استقلالية القضاء، ودلالة هذين الأخيرين في تعريف حقوق الملكية في الجزائر،كما أشارت النتائج أيضا إلى أهمية التحليل الطويل الأجل على حساب التحليل القريب الأجل في تفسير ظاهرة حقوق الملكية بدلالة كل من مؤشري سيادة القانون واستقلالية القضاء.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات حقوق الملكية، نظرية التحليل المؤسسي. نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية **ARDL**
تصنيف JEL: A22، B25، C22

[1]**المؤلف المراسل: عزيزي الدراجي azizi.derradji@enssea.net**

Abstract :
The aim of this study is to identify the main determinants of property rights institutions in Algeria, in order to achieve this goal we apply an econometric study using the multiple linear regression models and the Autoregressive distributed lag model ARDL, based on the institutional analysis theory, where we use the four theatrical factors (economic, political, cultural, and historical factor) by using a set of indicators for each factor in the theory of institutional analysis.
The empirical results show that the political factor is the main determinant of property rights in Algeria, and a significant impact of the indicators of judicial independence and the rule of law on the property rights index, the dynamic analysis(ARDL Model) show that there is a long run relationship between the property rights index in Algeria and the law sovereignty index and the judiciary independence index, meaning that in the long run these two indicators are important in defining property rights in Algeria, and the results also indicate the importance of long run analysis than short run analysis in interpreting the phenomenon of property rights in terms of both the rule of law and judicial independence indicator
Keywords: property rights institutions, institutional analysis theory, ARDL approach.
Jel Classification Codes: A22, B25 ,C22

المقدمة:

تحول الفكر الاقتصادي من أطروحة "سميث " التي تؤكد على تقسيم العمل ومدى السوق إلى دور تراكم رأس المال المادي والبشري والتقدم التكنولوجي وكذا المؤسسات بشكل أكبر في الوقت الحاضر، ذلك أن الاهتمام بدور المؤسسات أسُّمد من عجز نموذج "سولو " للنمو في تحديد محددات أكمل للنمو، حيث توفر النظريات الكلاسيكية الحديثة للنمو تفسيرا لكيفية تجميع الأفكار و رأس المال، وحسب هذه النظريات فان السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه لماذا لا يحدث تراكم لرأس المال في كل أنحاء العالم (Angeles, 2011) ؟

ان المفهوم الحالي للمؤسسات مستمد بشكل كبير من أعمال " نورث دوقلاس "، الذي أكد في هذا الصدد ان المؤسسات هي التي تترجم قواعد اللعبة في المجتمع، بمعنى أن المؤسسات هي التي تضع القيود وتحدد التكاليف والفوائد التي بموجبها يتخذ الافراد قراراتهم الاقتصادية (North, 1990, p. 3)، وعليه فإن السؤال المطروح والمتضمن، لماذا فشلت الدول المتخلفة في إحداث التنمية ؟ فإن الجواب على هذا السؤال يقودنا إلى أن المؤسسات القائمة لا تتيح للافراد الاستثمار في رأس المال بشقيه (المادي والبشري) وبشكل مثالي، وبالتالي يمكن القول أن اختلافات التنمية بين الدول راجع إلى الاختلاف في البنية المؤسساتية ،إن كلمة المؤسسات كلمة عميقة وغامضة، إذ عرفها " نورث دوقلاس" بأنها القيود الموضوعة إنسانيا، والتي تثبت التفاعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي تتألف من قيود وقواعد رسمية وأخرى غير رسمية (North, 1990, p. 3).

أما " Greif " فقد قال أن المؤسسة عبارة عن نظام متكون من قواعد ومعتقدات ومعايير وتنظيمات التي تولد معا انتظاما في السلوك الاجتماعي (Greif, 2006, p. 8) و الملاحظ أن مشكلة المفاهيم السابقة واسعة جدا للاختبار التجريبي، كون اغلب الباحثين اهتموا بمفهوم واحد سمي بالمؤسسة المؤسسية، ألا وهي حقوق الملكية، حيث اعتبرها الباحثون أحد المحددات الرئيسة للتطور الاقتصادي حيث انه من السهل إدراك الرابط بين حقوق الملكية والتنمية الاقتصادية فالأشخاص الذين يرغبون في استثمار جديد يجب أن تتوفر لهم الحرية في استخدام رأس مالهم آو أفكارهم ويجب أن يتمتعوا بالحماية الكافية لضمان عدم مصادرة رأسمالهم أو سرقة أفكارهم، وفي ظل انعدام هذه الشروط فان الأفراد لن يجازفوا بالإقدام على استثمار جديد حيث يقول " نورث دوقلاس " في هذا الباب "كلما زاد احتمال تغيير السيادة في حقوق الملكية من صاحبها، انخفض المردود المتوقع من الاستثمار، وبالتالي غياب الحافز على الاستثمار".

أولا : الجانب المنجي للدراسة :

أ- الإشكالية :

الاختلاف في البيئة المؤسسية بين البلدان النامية يقودنا الى تساؤل رئيسي حول محددات هذه الأخيرة، وهو المسعى الذي تحاول ورقة بحثنا التركيز عليه، من أجل رصد محددات حقوق الملكية في البلدان النامية، محاولين تقديم تجربة الجزائر في هذا الشأن، آخذين بعين الإعتبار الوفورات المالية التي حازت عليها الجزائر، والقدرات التكنولوجية المتاحة ووفرة رأس المال البشري خلال فترة الدراسة و ضمن هذا التصور، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ماهي محددات مؤسسات حقوق الملكية في الجزائر؟

هذه الإشكالية، تقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن اختصارها في الأتي :

- مامدى تأثر مؤسسات حقوق الملكية بالنظام السياسي؟.
- ما مدى مساهمة النظام القانوني في حماية مؤسسات حقوق الملكية في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الأسئلة الفرعية، يمكننا الإستعانة بالفرضيات التالية :

الفرضيات:

نبني هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين هما:

تتأثر مؤسسات حقوق الملكية في الجزائر بالعوامل السياسية والثقافية.

سيادة القانون واستقلالية القضاء محددات رئيسية لمؤسسات حقوق الملكية في الجزائر.

أهمية الموضوع:

إن البحث عن أسباب التخلف والتقدم يقودنا حتما للبحث في موضوع المؤسسات، وقد توصل التحليل المؤسسي إلى أن أسباب التباين في التنمية بين الدول يرجع بالأساس إلى البنية المؤسسية وبالتالي يستوجب البحث عن أسباب اختلاف هذه البنى، وهو ما يقودنا للحديث عن محددات المؤسسات في الدول النامية وفي الجزائر على وجه التحديد .

الخلفية الفكرية :

ان اهتمامنا بمؤسسات حماية حقوق الملكية الخاصة نابع من الأهمية البالغة التي تكتسيها فهي الضامنة لحقوق كل الاعوان الاقتصادين الخواص او العموميين فهي مجموعة القواعد التي تحميهم وتنظم العلاقات بينهم بين العام والخاص وبين الخاص والخاص وتسهر على تنفيذ العقود وتعتبر من اسرار تكوين رأس المال المنتج كما أشار اليها "هرناندو ديسوتو " في كتابه الشهير الموسوم بسر أس المال وكذا كونها مؤسسات خالقة للسوق.

تنقسم نظريات محددات الأداء المؤسسي إلى أربع فئات عريضة : اقتصادية وسياسية وثقافية وتاريخية.
(LA PORTAl, et al., 1999)ترى النظريات الاقتصادية (Demsetz, 1974)، (North، 1990)أن المؤسسات يتم إنشاؤها عندما تكون فعالة لإنشائها، أي عندما تتجاوز الفوائد الاجتماعية لمؤسسات البناء تكاليف معاملات القيام بذلك .وبالتالي يتم إنشاء حقوق الملكية الخاصة على الأرض عندما تصبح الأرض شحيحة، وعندما تقل تكاليف إنفاذ هذه الحقوق عن المزايا.

العامل الاقتصادي(نظرية كفاءة المؤسسات): تنص نظرية الكفاءة المؤسسية على أن كل مجتمع يختار مؤسسات اقتصادية فعالة لتحقيق أقصى قدر من الدخل الكلي للبلاد وتوزيع المكاسب من هذه المؤسسات مستقل عن توزيع السلطة السياسية. تستند هذه النظرية إلى نظرية (Coase, 1960) في هذا السياق الدقيق، تفترض نظرية ((Coase, 1960) أنه إذا كانت المؤسسات الاقتصادية الحالية ذات نفع لإحدى المجموعات ولا تخدم مصالح مجموعة أخرى، فيمكن لمجموعتي الأفراد الدخول في مفاوضات بهدف تغيير المؤسسات القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة تؤدي إلى نتائج مفيدة للجميع، ذلك أنه وفقًا للعامل الاقتصادي، السعي وراء تحقيق الكفاءة الاقتصادية سيمنع وجود مؤسسات غير فعالة وأن الممتلكات التي لا تزيد من دخل المجتمع بأكمله.

حسب رواد هذا النهج فإن مؤسسات حقوق الملكية الخاصة تنشأ عندما تفوق الأرباح تكاليف إنشاء هذه المؤسسات (Demsetz, 1974)، وبالتالي وفقًا لأحدث الدراسات حول العامل الاقتصادي، فإن قرار إنشاء مؤسسات حقوق الملكية الخاصة هو خيار اقتصادي يعتمد على مقارنة تكاليف وفوائد إنشاء هذه المؤسسات.

ال**عامل الثقافي:** يرى أنصار النهج الثقافي للتحليل المؤسسي، أن الاختلاف في نوعية المؤسسات الاقتصادية بين البلدان يمكن تفسيره بالاختلافات الثقافية أو المعتقدات الإيديولوجية، حيث وفقًا للنظريات الثقافية تمتلك المجتمعات معتقدات تشكل العمل الجماعي والحكومة، بعض المجتمعات غير متسامحة أو غير موثوق بها إلى درجة أن حكوماتها ببساطة لا تستطيع أن تعمل بفعالية. (LA PORTAl, et al., 1999) حيث تختار المجتمعات مؤسسات اقتصادية مختلفة بسبب مفاهيمها المختلفة عن "القيم الاجتماعية الجيدة": ليست كل المجتمعات لديها نفس الفكرة عما هو جيد لأعضائها. ومما يعزز هذا الاختلاف عدم اليقين فيما يتعلق بمعرفة المؤسسات الجيدة.

العامل التاريخي :ان جودة المؤسسات هي نتيجة للأحداث التاريخية بمعنى آخر الأحداث التاريخية في لحظة زمنية محددة تحدد طبيعة المؤسسات ، وتستمر هذه الأحداث بمرور الوقت ، وتولد تأثيرات مختلفة وهذا ما جاء به العديد من الباحثين على غرار (LA PORTAl, et al., 1999)، الذين سلط الضوء على تأثير الأصل القانوني للنظام القضائي على جودة حماية حقوق الملكية الخاصة ، أو على أداء الحكومات.

العامل السياسي:إن الحديث عن المؤسسات (السياسية والاقتصادية) يقودنا حتما للحديث عن الأنظمة وصراع القوة الحاصل بين مكوناته فلا يتم اختيار المؤسسات (السياسية والاقتصادية) من قبل جميع أفراد المجتمع، بل من قبل مجموعة الأفراد الذين يتمتعون بالسلطة السياسية في لحظة معينة، هذا الاختيار نابع من تضارب المصالح. تقوم القوة الفائزة في هذه النزاعات بإنشاء مؤسسات تعمل على زيادة مكاسبها الشخصية (من حيث القوة السياسية والدخل الشخصي) وليس بالضرورة دخل المجتمع ككل. د.نورث(1981) هو أول من اقترح صياغة نظرية لهذا للعامل السياسي، يقول نورث إنه من الحكمة أن يكون الأفراد الذين يسيطرون على السلطة السياسية عملاء اقتصاديين يتابعون مصالحهم الشخصية. (North, 1981)

أن المؤسسات والسياسات تتشكل من قبل أولئك الذين في السلطة للبقاء في السلطة وتحصيل الموارد (LA PORTAl, et al., 1999) حيث تستخدم السياسات في السيطرة على الأصول وكذا الأفراد مما يساعد على تغيير هذه السلطة الى ثروة وتنقسم المجتمعات الى طبقات حسب ماركس وبالتالي فان رسم السياسات يخضع للطبقة الحاكمة وفقًا لـ **(North, 1981)**، هناك تكاليف للمعاملات تؤدي إلى اختلافات بين مؤسسات حقوق الملكية التي يختارها صانعوا السياسة بغرض زيادة الأرباح الشخصية، والمؤسسات التي تزيد من الدخل لجميع السكان إلى أقصى حد.وفقا لـ "سميل جو " (Acemoglu & Johnson, 2003)، لا تحدد مؤسسات حقوق الملكية الخاصة مستوى الدخل فحسب، بل تحدد توزيعها أيضًا وبالتالي لا تتماثل استفادة جميع أفراد المجتمع من المكاسب التي تحققت من المؤسسات القائمة، وهذا هو السبب وراء اختلاف التفضيلات الفردية للمؤسسات الاقتصادية ونتيجة لذلك يتم اختيار مؤسسات حقوق الملكية الخاصة طوعًا بسبب عواقبها التوزيعية، ويؤدي اختيار المؤسسات إلى خلق تضارب في المصالح يتم حلها لصالح الأفراد الذين يتمتعون بالسلطة السياسية في وقت ما، ولكن بالنسبة لذات الباحثين المؤسسات ذاتية المنشأ تعتمد على السلطة السياسية للصلاحيات الممنوحة بموجب القانون (الدستور، النظام الانتخابي، المؤسسات التي تحكم تقاسم السلطة السياسية بين أجهزة الدولة المختلفة) كما انه يمكن ان تؤدي الأحداث التاريخية أحيانا إلى تغير

جدري في تنظيم المجتمعات وسيرها بدورها قد تؤدي إلى التغيير الثقافي فيها وهذه حقيقة ملموسة متجذرة في التاريخ فدخول القوى الاستعمارية إلى مستعمراتها أدى إلى تغيير كبير في المجتمعات المستعمرة من لغة وطرق التنظيم الإدارية وحتى الديانات أحيانا إضافة إلى ذلك فان صناع القرار حين يحددون طبيعة المؤسسات خدمة لمصالح القوى التي يمثلونها داخل النظام فهم يفعلون ذلك محترمين في الغالب الإرث الثقافي والمؤسساتي لبلدانهم.

الدراسات السابقة:

دراسة، (MAURO, 1995) تبحث هذه الورقة في الآثار المحتملة للفساد على النمو الاقتصادي باستخدام مجموعة من المؤشرات لعينة من البلدان كمؤشر الفساد، وسيادة القانون، والاستقرار السياسي، وقد خلصت إلى أن البلدان التي تعاني من الفساد يكون معدل الاستثمار فيها اقل وهذا ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، دراسة، (Alberto, et al., 1996) والتي تناولت العلاقة بين الاستقرار السياسي ونمو نصيب الفرد من الدخل في عينة مكونة من 113 دولة، حيث خلصت الدراسة إلى أن البلدان ذات الميل العالي للانهيار الحكومي يكون فيها مستوى النمو الاقتصادي اقل بكثير من غيرها من البلدان ذات ميل الانهيار الحكومي[2] الضعيف وبالتالي فان الاستقرار السياسي ضروري وحتمي لتحقيق نتائج مرضية وتعزيز الأداء الاقتصادي، دراسة، (LA PORTAl, et al., 1999) والتي تناولت جودة الحكومات وأثرها ضمن مجموعة من البلدان اعتمادا على آداءها، باستخدام مجموعة من المقاييس، كالتدخل الحكومي، وكفاءة القطاع العام، والحرية السياسية وغيرها، وقد توصلت هذه الدراسة، الى ان البلدان الفقيرة والقريبة من خط الاستواء و /او تستخدم القوانين الفرنسية او الاشتراكية وبها نسب عالية من الكاثوليك او المسلمين تظهر بأداء ضعيفا، حيث سلطت هذه الدراسة على العوامل التاريخية في تفسير الأداء الحكومي بين الدول وكذا أداء المؤسسات، دراسة، (Rodrik, 2000) والتي تناولت أنواع المؤسسات التي تسمح للأسواق بالأداء المثالي حيث أكدت على أهمية المعرفة المحلية كما أن إستراتيجية بناء المؤسسات يجب أن لا تخضع بشكل كلي للتخطيط كما توصلت أيضا إلى أن النظم السياسية التشاركية هي الأكثر فعالية في معالجة مشكل المعرفة المحلية وكذا الدور الرئيس الذي تلعبه الديمقراطية في إرساء مؤسسات تدعم كفاءة الأسواق، دراسة، (Acemoglu, et al., 2001) والتي تناولت الأصول الاستعمارية وأثرها على التنمية حيث وجدت أن الاستعمار الأوروبي اعتمد مؤسسات وسياسات استعمارية مختلفة مرتبطة بها حيث قاموا بارساء مؤسسات استخراجية في الأماكن التي واجهوا فيها صعوبات مختلفة كزيادة عدد الوافيات واستمرت هذه المؤسسات إلى يومنا هذا وجرد مؤسسات استخراجية وبفضل هذا التحليل تمكنت الدراسة من معرفة أصول المؤسسات الحالية انطلاقا من نسبة الوفيات في المستعمرات الأوروبية السابقة، دراسة، (Acemoglu, et al., 2001) والتي ترى أن الاختلافات المؤسسات الاقتصادية بين الدول هي السبب للاختلالات التنموية وذلك من خلال التركيز على حالة الكوريتين حيث أن المؤسسات الاقتصادية هي المسؤولة عن تحديد الحوافز والقيود المفروضة على الفاعلين الاقتصاديين وهي المتحكم الرئيس في النتائج الاقتصادية، دراسة، (Islam, 2002) و التي تناولت محددات الجودة المؤسسية حيث خلصت إلى أن مستوى التنمية محدد للجودة المؤسسية كلما ارتفع الأول ارتفع الثاني كما ان التوزيع العادل للدخل شرط للجودة المؤسسية ومستوى الضرائب يساهم في الجودة المؤسسية حيث أن المستوى الضريبي المناسب يوفر الدخل اللازم لتوليد مؤسسات تتمتع بالجودة اللازمة كما اشارت ذات الدراسة أيضا إلى أن تحسن جودة التعليم يمكن أن يساهم في تحسن الجودة المؤسسية، دراسة، (Acemoglu, 2003)عالجت الطرق المختلفة للاقتصاد السياسي وتطور الحجة القائلة أن هناك أسباب نظرية وأخرى تجريبية قوية للاعتقاد ان المؤسسات والسياسات غير الفعالة سائدة وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هذه المؤسسات والسياسات يتم اختيارها لأنها تخدم مصالح السلطة السياسية على حساب بقية الجماعات الاجتماعية الأخرى، دراسة، (Acemoglu & Johnson, 2003) قيّمت هذه الورقة أهمية "مؤسسات حقوق الملكية" ، و "مؤسسات التعاقد" ، والاثار الاقتصادية لكل منهما مقارنة نتائجهما وذلك من خلال اعتماد يقييم المخاطر السياسية للحماية من المصادرة وكذا القيود الديموقراطية كمتغيرين معبران عن مؤسسات حماية حقوق الملكية اما بالنسبة للمؤسسات المتعاقدة فقد تم دراسة تكاليف انفاذ العقود كمتغير معبر عن المؤسسات المتعاقدة وقد توصلت الدراسة الى ان ان البلدان التي تتمتع بقيود اكبر على السياسيين وحماية عالية لحقوق الملكية يتمتع الافراد فيها بتصيب اعلى من الدخل وبالتالي تمو طويل الاجل كما خلصت الدراسة الى ان المؤسسات المتعاقدة ذات دور محدود ففي البلدان التي تتمتع بشكليات قانونية اكبر تكون الاسواق اقل تطورا ومع ذلك بمجرد التحكم بمؤسسات حقوق الملكية وجعلها اكثر فاعلية يمكن الحد من

[2] نعني هنا بكلمة الانهيار الحكومي عدم الاستقرار السياسي وبالتالي فان الدول ذات ميل الانهيار الحكومي القوي هي الدول التي تواجه عدم استقرار واضطرابات سياسية مثل حالة الجزائر 1992

الاثار السلبية للمؤسسات المتعاقدة حيث يمكن للافراد ابرام العقود ايجاد سبل بعيدة عن المؤسسات المتعاقدة لابرام وانفاذ العقود مستندين في ذلك الى العرف او الاخلاق كمثال،دراسة، (Thacker, 2004) تبحث هذه المقالة في تأثير السيادة الإقليمية (الوحدوية أوا لفيدرالية) وتكوين السلطة التنفيذية (البرلمانية أو الرئاسية) على مستويات الفساد السياسي ووجدت أن الأشكال وحدوية والبرلمانية للحكومة تساعد في تقليل مستويات الفساد. لشرح هذه النتيجة، استكشف سلسلة من سبع آليات سببية محتملة ناشئة عن النماذج النظرية المركزية واللامركزية المتنافسة: (1) الانفتاح والشفافية وتكاليف المعلومات، (2) المنافسة الحكومية الدولية، (3) المحلية، (4) المنافسة الحزبية،(5) قواعد القرار، (6) مشاكل العمل الجماعي، (7) الإدارة العامة. تشير النتائج العمليةللآليات السببيةإلى أن الدساتير المركزيةت ساعد في تعزيز مستويات أقل من الفساد السياسي،دراسة، (Chong & Gradstein, 2004) تقدم هذه الورقة نظرية ودليل على العلاقة بين عدم المساواة والجودة المؤسسية. نقترح نموذجًا يقوم فيه الاثنان ديناميكيًا بتعزيز بعضهما البعض والشروع في اختبار هذه العلاقة مع مجموعة واسعة من التدابير المؤسسية. نحدد سببية مزدوجة بين جودة مؤسسية أفضل وتوزيع أكثر عدلاً للدخل، ولكننا نثبت أيضًا أن الرابط من الأخير يهيمن على الأول. تظهر هذه النتائج أنها قوية ومتنوعة من المواصفات ومصادر البيانات المختلفة التي تغطي فترات زمنية مختلفة نقطة البداية في هذه الورقة هي ملاحظة أن هناك ارتباطًا كبيرًا بين عدم المساواة في الدخل والجودة (المنخفضة) للمؤسسات. من الناحية النظرية ، من المنطقي أن المؤسسات الضعيفة قد تؤدي إلى تفاوت الدخل. حيث لا يحصل الفقراء على الحماية من نظام قضائي مستقل ، على سبيل المثال ، فإن قدرتهم على الحصول على الإيجارات أقل من قدرة الأغنياء. وقد اقترح أيضًا أن التفاوت المرتفع في الدخل يسمح للأغنياء بممارسة نفوذ سياسي أقوى، وبالتالي تخريب المؤسسات تفاوت الدخل وضعف الجودة المؤسسية يعزز كل منهما الآخر، دراسة، (C.Fritz, 2005) تبحث هذه الدراسة في أهمية حقوق الملكية في الرفع من المستوى التكنلوجي للشركات حيث واستجابة للإصلاحات في نظام حقوق الملكية في الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات في 16 دولة قد تحسنت مدفوعات التكنولوجيات المنقولة وهو ذات الأثر بالنسبة لنفقات البحث والتطوير وكذا زيادة براءات الاختراع وكخلاصة فان الإصلاحات في ميدان حقوق الملكية يؤدي الى استجابة الشركات مما يؤدي الى نقل التكنلوجيا بشكل كبير نحو البلدان المضيفة، دراسة، (Roberto Rigobon, 2005) ناقشت هذه الدراسة العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية والانفتاح الاقتصادي وكذا مستويات الدخل بدراسة عينة من البلدان وتوصلت الى ان الديمقراطية وسيادة القانون لهما تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي مع أثر أكبر لسيادة القانون على الدخل كما ان الانفتاح الاقتصادي له إثر سلبي على مستويات الدخل والديمقراطية مقابل أثر إيجابي لسيادة القانون وكخلاصة فان الدخل العالي ينتج عنه انفتاح أكبر ومؤسسات أفضل ولكن بنتائج متوسطة نوعا ما تميل الديمقراطية وسيادة القانون الى تعزيزها، دراسة، (Gradstein, 2007) تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة المؤسسات والتوزيع غير العادل للدخل حيث توصلت الى ان هناك علاقة إيجابية بين نوعية المؤسسات والتوزيع غير العادل حيث تؤدي المؤسسات غير الكفؤة الى توزيع غير عادل للدخل حيث عند عدم حصول الفقراء على حماية من نظام قضائي مستقل على سبيل المثال فحتما ستكون قدرتهم على التأجير ضعيفة مقارنة بقدرة الأثرياء كما ان التفاوت في الدخل يتيح للأثرياء ممارسة النفوذ السياسي بشكل أكبر وهذا قد يؤدي الى تخريب المؤسسات وبالتالي فان جودة المؤسسات وتوزيع الدخل يعززان بعضهما البعض، دراسة، (Trebbi, 2007) تناولت هذه الدراسة أثر المؤسسات السياسية وخاصة الديمقراطية على النمو الاقتصادي وتقدم هذه الدراسة دليل على ان تأثر نمو إنتاجية القطاعات المختلفة يختلف وهذا ما يمكن ان يفسر الأثر الضعيف على أداء الاقتصاد الكلي حيث وحسب ذات الدراسة فان الديمقراطية والحرية السياسية تتيح للأفراد الدخول للأسواق بشكل عام نتيجة قلة الحواجز عكس الدكتاتوريات التي تحظى بالكثير من العوائق والحواجز، دراسة، (Acemoglu & Robinson, 2008) تناولت هذه الدراسة العلاقة بين المؤسسات السياسية على المؤسسات الاقتصادية توصلت هذه الدراسة الى أن تأثير المؤسسات على النتائج الاقتصادية يعتمد على التفاعل بين السلطة السياسية والقانونية، التي يتم تحديد توزيعها من قبل المؤسسات السياسية، والسلطة السياسية الواقعية، والتي تخضع الى محددات عدة من اهمها القوة الضاغطة واصحاب النفوذ كما قامت بتصميم نموذج لدراسة أثر التغير في المؤسسات السياسية على المؤسسات الاقتصادية، دراسة، (Kandil, 2009) تناولت هذه الدراسة محددات الجودة المؤسسية وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا حيث خلصت الدراسة الى ان الجودة المؤسسية تؤثر بشكل فعال في عملية النمو الاقتصادي حيث يؤدي التحسين في الجودة المؤسسية الى تعزيز أداء الاقتصاد الكلي في العينة المدروسة كما خلصت أيضا الى افتقار المنطقة لأساسيات الإدارة الاقتصادية والحوكمة من أجل استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة، دراسة، (Chauffour, 2011) قامت هذه الدراسة بمراجعة الأداء الاقتصادي لأكثر من 180 دولة على مدى 30 عام الماضية وتوصلت الى دليل جديد يدعم

فكرة ان الحرية الاقتصادية والحريات المدنية والسياسية هي أسباب رئيسية في النتائج الإيجابية التي سجلتها بعض الاقتصادات الدولية وكذا استمراريتها كما ان توسيع الحرية (مدنية، سياسية، اقتصادية) يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، دراسة، (Angeles, 2011) لقد سلطت هذه الدراسة الضوء على اهمية مؤسسات حقوق الملكية وكذا الدور الذي لعبته في الثورة الصناعية في أوروبا وكذا استنباط بعض الدروس لتحليل الحالة الاقتصادية للدول النامية وخلصت هذه الدراسة الى الاهمية البالغة لمؤسسات حماية حقوق الملكية في تراكم راس المال المادي والبشري وانتاج الافكار الجديدة وحمايتها، دراسة، (NILOY BOSE, 2012) تناولت هذه الدراسة اثر نمو حقوق الملكية ودور المالية في ذلك وباستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المتنوعة تبين ان العلاقة بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي غير خطية حيث ان الحماية القوية للحقوق يرفع نسبة النمو الى حد ما قبل ان يبدأ بالانخفاض كما توصلت أيضا الى ان حماية الحقوق لها تأثيران متعارضان فمن ناحية تساهم في تكوين راس المال والنمو ومن ناحية أخرى تشجع على ممارسات الاقتراض السيئة وبالتالي هناك مستوى مثالي من الحماية يجب مراعاته ومع ذلك فان نضوج الأسواق المالية يحد من الاثار السلبية المرتبطة بالحماية القوية،
دراسة، (Dani Rodrik, February) تناولت هذه الدراسة العلاقة بين كل من المؤسسات والجغرافيا والتجارة في تحديد مستويات الدخل وتشير النتائج الى ان جودة المؤسسات تتفوق بشكل كبير على بقية المتغيرات حيث وبمجرد التحكم في المؤسسات لن يكون هناك أثر مباشر للدخل بالرغم من أثرها المباشر على المؤسسات ونفس الامر ينطبق على التجارة.
اختيار المتغيرات: هدفنا هو البحث عن تباين في الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية عبر البلدان التي قد تمثل التباين في الأداء المؤسسي.

من أجل اجراء تقييم نحتاج الى تحديد المتغييرات الوكيلة للعوامل السالفة الذكر فالبنسبة لنظرية كفاءة المؤسسات تم اختيار الناتج المحلي الاجمالي للفرد كمتغير وكيل فوفقا لبرودزل و روزنبرغ (1986) ان الطلب على إنشاء مؤسسات لحماية حقوق الملكية يزداد مع زيادة حجم المعاملات الاقتصادية التي يتعين القيام بها، وبالتالي مع مستوى التنمية الاقتصادية لذا فانه من الممكن استخدام الناتج الاجمالي المحلي للفرد كمتغير وكيل ونأمل ان تكون هناك علاقة ايجابية بينه وبين مؤشر مؤسسات حقوق الملكية.
ان معظم الدراسات اعتمدت على الانتماء الديني كمتغير وكيل للعامل الثقافي، مبرزة دوره وأثره الفعال على جودة المؤسسات (LA PORTAl, et al., 1999)، حيث توصل في هذا البحث الى ان البلدان ذات الانتماء الديني الاسلامي والكاثوليكي اقل حماية من البلدان ذات الانتماء الديني البروتستانتي ونحن بصدد دراسة حالة الجزائر وكما نعلم جميعا أن أغلب السكان يعتنقون الاسلام الذي تعتبر تعاليمه اكمل التعاليم واشملها في حماية الحقوق والملكيات وقد دلت على ذلك العديد من الايات القرآنية والاحاديث النبوية خصوصا في جانب المعاملات، ونظرا لغياب مؤشر يقيس مدى الالتزام الديني، تم اختيار مؤشر الفساد كمتغير وكيل للعامل الثقافي ، كون أن الاسلام حارب الفساد والمفسدين بنص قرآني، حيث قال تعالى "ويل للمطففين الذي اذا اكتالوا على الناس يستوفون" سورة المطففين الايات 01 -02 فعل الرغم من غياب تعريف دقيق له، فإن أبرز التعاريف تنص على انه عبارة عن استخدام للوظيفة العامة او السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، والفساد يتناقض مع القانون ويعزز عدم احترام القانون ويشوه المعاملات الخاصة عن طريق التسلل الى مجال القانون، ويجعل أجهزة إنفاذه مختلة لذا نأمل ان تكون هناك علاقة ايجابية بين مؤشر الفساد ومؤشر مؤسسات حقوق الملكية.
ان اغلب الدراسات استعملت الاصل القانوني لقياس جودة المؤسسات حيث صنف الى قانون عام واخر مدني وقد استعمله العديد من الباحثين مثل (LA PORTAl, et al., 1999) وبمأن الاصل القانوني ثابت فقد تم اختيار استقلالية القضاء كمتغير وكيل،كما ان التوزيع العادل للدخل هو ارض خصبة لوجود مؤسسات ذات كفاءة عالية وبالاستناد الى العديد من الدراسات التجريبية السابقة (Chong و Gradstein، 2004) نجد ان التفاوت المرتفع في الدخل يسمح للأغنياء بممارسة نفوذ سياسي أقوى ، وبالتالي تخريب المؤسسات. في الواقع ، كما ان تفاوت الدخل وضعف الجودة المؤسسية يعزز كل منهما لذا تم اختيار مؤشر التوزيع غير العادل للدخل والبحث فيما اذا كان محددا رئيسيا للمؤسسات في الجزائر.

ج- المتغيرات والبيانات:
بغية تحديد العوامل الأكثر أهمية في التأثير على حقوق الملكية في الجزائر، سوف نقوم بدراسة قياسية وذلك بتطبيق نماذج الانحدار الساكن المتمثلة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، اضافة إلى تطبيق الغوص في التحليل الديناميكي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية (ARDL)، حيث سنهتم بتحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات التفسيرية التي تعرف وتحدد حقوق الملكية في الجزائر على المديين القريب

والعيد، وسوف نستخدم في تحليلنا الكمي مجموعة من المؤشرات التي افترضتها القراءات النظرية واختبرتها عدة دراسات تجريبية، كما استخدمنا العديد من قواعد البيانات التي توفرها المعاهد والمؤسسات الدولية على رأسها معهد Fraser Institut والبنك الدولي لفترة زمنية تمتد من 2003 الى غاية 2017وفيما يلي وصف للمؤشرات المستخدمة ومصادبياناتها الرسمية مع صيغة ترميزها في معادلات النماذج القياسية.

الجدول رقم (01): ترميز المتغيرات ومصدر البيانات

رمز المؤشر	تعريفه	مصدره
IPPR	مؤشر حماية حقوق الملكية،(مؤشر من 0 الى 10 عند المستوى 10 تعني حماية قوية)	Fraser Institut
PIBT	الناتج الاجمالي للفرد	قاعدة بيانات البنك الدولي WDI
DIM	مؤشر جودة المؤسساتالديموقراطية (من -10 الى 10 عندالمستوى 10 البلد ديمقراطي تماما)	Polity5 Projec
RL	مؤشر سيادة القانون (من -2.5 الى 2.5 حيث 2.5 تعني قوي وسائد يشكل تام)	The global economy
GINI	مؤشر التوزيع غير العادل للدخل.(من 0 الى 100 عند المستوى 100 التوزيع غير عادل تماما)	قاعدة بيانات البنك الدولي WDI
JUI	مؤشر استقلالية القضاء (من 0 الى 10 عند المستوى 10 القضاء مستقل تماما)	Fraser Institut
ICOR	مؤشر الفساد (مؤشر من 0 الى 100 حيث عند مستوى المئة لا وجود للفساد)	The global economy

المصدر: من إعداد الباحثين

بغية التحقق من وجود علاقة بين المتغيرات السالفة الذكر نقوم بتحليل البيانات على مرحلتين حيث سنقوم في المرحلة الاولى باستخدام الانحدار المتعدد لمعرفة درجة الارتباط بين مختلف المؤشرات ومؤشر حقوق الملكية وذلك بتقدير النموذج الساكن ونقدر مؤشر حقوق الملكية ببقية المؤشرات مستعينين في ذلك ببرمجية Eviews اما في المرحلة الثانية فسنقوم بتحليل طبيعة العلاقة بين المؤشرات باستخدام نموذج ديناميكي يسمح بتحليل ومعرفة نوع العلاقة في الاجلين القريب والبعيد .

ثانيا : الجانب التطبيقي للدراسة :

نحاول في هذا الجانب الخوض في نماذج القياس الاقتصادي، بغية تحديد محددات حقوق الملكية في الجزائر، ودراسة تأثيرات المتغيرات التفسيرية التي افترضتها النظرية الاقتصادية وتبنتها الدراسات التطبيقية السابقة في تفسير حقوق الملكية، محاولين من خلال التحليل الكمي معالجة هذا الجانب في بعدين، الأول ويهتم بالتحليل الساكن لتأثيرات المتغيرات التفسيرية في النموذج على المتغير التفسيري المتمثل في حقوق الملكية،

وفي البعد الثاني نوسع نظرة التحليل أكثر ونسلك الضوء على التحليل الديناميكي لتأثيرات المتغيرات التي تفسر حقوق الملكية في الجزائر، حيث سنهتم بتحديد وتقدير العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين متغير حقوق الملكية والمتغيرات التي تفسره، كما سيركز تحليلنا أكثر على تتبع التأثيرات الزمنية لمتباطئة في الأجل القصير للمتغيرات التفسيرية في النموذج على متغير حقوق الملكية.

تقدير النموذج الساكن لحقوق الملكية IPPR:

سنحاول في هذه المرحلة الأولى تقدير النموذج الساكن الذي يقدر مؤشر حقوق الملكية IPPR بدلالة جملة المتغيرات التفسيرية المتمثلة في كل من الناتج الإجمالي للفرد PIBT ومؤشر الفساد ICOR ومؤشر استقلالية القضاء JUI ومؤشر جودة المؤسسات الديمقراطية DIM ومؤشر التوزيع غير العادل للدخل JINI، وأخيرا مؤشر سيادة القضاء RL، سنستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد وبالاستعانة ببرمجية Eviews خلصنا الى النتائج التالية:

الجدول رقم (02): تقدير نموذج الانحدار الساكن لحقوق الملكية IPPR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
JUI	1.225341	0.167609	7.310696	0.0000
GINI	0.121799	0.045585	2.671912	0.0217
RL	-3.825415	1.602557	-2.387069	0.0360
C	-7.412835	2.474544	-2.995636	0.0122
R-squared	0.857907	Mean dependent var		4.119286
Adjusted R-squared	0.819155	S.D. dependent var		0.976059
S.E. of regression	0.415078	Akaike info criterion		1.302479
Sum squared resid	1.895189	Schwarz criterion		1.491292
Log likelihood	-5.768591	Hannan-Quinn criter.		1.300468
F-statistic	22.13807	Durbin-Watson stat		1.925379
Prob(F-statistic)	0.000058			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.56	Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey		0.06
Prob(F(2.9))	0.58	Prob F(3.11)=0.97		0.97

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرمجية Eviews10

بينت نتائج التقدير أن بعض المتغيرات التفسيرية ليس لها أثر معنوي في النموذج، أي أنه ليس لها تأثير في متغير حقوق الملكية في النموذج، وتتمثل هذه المتغيرات في كل من اجمالي الناتج المحلي للفرد PIBT، مؤشر الفساد ICOR ومؤشر جودة المؤسسات الديمقراطية، ولذلك قمنا بحذف هذه المتغيرات التي تبين أن معنويتها الإحصائية أكبر من 5%واحتفظنا بباقي المتغيرات المعنوية فقط والتي تقل معنوية معالمها في

النموذج على 5%، وتتمثل هذه المتغيرات التي تؤثر في متغير الدراسة المتمثل في حقوق الملكية في كل من مؤشر استقلالية القضاء JUI ومؤشر التوزيع غير العادل للدخل GINI ومؤشر سيادة القضاء RL.
تشير الإحصاءات والاختبارات إلى أن النموذج مقبول من الناحيتين الإحصائية والقياسية، حيث يقدر معامل التحديد في النموذج بـ 0.85 ما يعني أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية تقدر ب 85% من التغيرات الحاصلة في متغير حقوق الملكية، كما أن معالم كل المتغيرات التي تعرف حقوق الملكية IPPR في النموذج والمتمثلة في كل من مؤشر استقلالية القضاء JUI ومؤشر التوزيع غير العادل للدخل GINI ومؤشر سيادة القضاء RL معنوية من الناحية الإحصائية عند حدود 0.05، وأما إحصائية اختبار فيشر Ficher Test فقد قدرت بـأكثر من 22 وهي معنوية عند 0.01 ما يعني أن المتغيرات التفسيرية في النموذج لا يمكن أن تنعدم معا، أما إحصائية ديربن واتسون DW فقد قدرت بـ 1.92 وهي تتمحور حول القيمة 2 التي يتبن من خلالها أت النموذج خالي من مشكلة الارتباك الذاتي للأخطاء وأن بواقي النموذج مستقلة خطيا فيما بينها، وهذا ما تثبته إحصائية اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test والتي تقدر بـ 0.56 بمستوى معنوية كبير جدا قدر بـ F(2.9)=0.58 وهي قيمة معنوية أكبر من 0.05 ما يعني أن بواقي النموذج مستقلة عن المتغيرات التفسيرية فيه، كما اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء Heteroskedasticity Test يثبت أن إحصائية Breusch-Pagan-Godfrey تقدر بـ 0.06 ومستوى معنوية هذا الاختبار تكاد تقارب القيمة1 (Prob F(3.11)=0.97) ما يعني أن تباينات الأخطاء في النموذج متجانسة وأن النموذج خالي من مشكلة عدم التجانس أي أنه مقبول من الناجيتين الإحصائية والقياسية وصالح للتفسير الاقتصادي.

التفسير الاقتصادي:

- لا تتأثر حقوق الملكية في الجزائر بالناتج المجلي الخام الفردي PIBT، ولا بمؤشر الفساد ICOR، ولا بـمؤشر جودة المؤسسات الديموقراطية DIM، لأن هذه المتغيرات فقدت معنويتها الإحصائية في نموذج الانحدار العام الذي يفسر متغير حقوق الملكية في الجزائر IPPR.
- المتغيرات التي تحدد وتعرف حقوق الملكية في الجزائر هي مؤشر استقلالية القضاء JUI ومؤشر التوزيع غير العادل للدخل GINI ومؤشر سيادة القضاء RL،
- تأثير مؤشري استقلالية القضاء JUI ومؤشر التوزيع غير العادل للدخل GINI تأثير موجب ومعنوي في متغير حقوق الملكية في الجزائر وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- تأثير مؤشر سيادة القضاء RL تأثير سلبي في متغير حقوق الملكية IPPR في الجزائر، وهذا يختلف مع النظرية الاقتصادية.
- تتأثر حقوق الملكية IPPR في الجزائر بمرونة عالية وحساسية مفرطة بمؤشر سيادة القضاء RL في علاقة عكسية حيث يقدر معاملها -3.82، يليه مباشرة مؤشر استقلالية القضاء JUI بعلاقة طردية قدر معامل مرونتها 1.22 وهما المتغيرين الوحيدين الذين لهما تأثير معنوي شدته أكبر من 1 في النموذج، أي أن استجابة وحساسية متغير حقوق الملكية في الجزائر عند هذين المتغيرين هي الأكثر شدة حسب الترتيب المذكور أعلاه، ولكي نفهم أكثر عمق وطبيعة تأثير هذين المتغيرين على حقوق الملكية وديناميكية هذه العلاقة في الأجلين القريب والبعيد سنحتاج إلى تحليل ديناميكي.

1. تقدير النموذج الديناميكي لحقوق الملكية IPPR:

سنحاول من خلال هذا التحليل تعقب طبيعة العلاقة بين مؤشر سيادة القضاء RL ومؤشر استقلالية القضاء JUI على متغير حقوق الملكية IPPR في الأجلين القريب والبعيد، ولذلك سنطبق أحد النماذج القياسية الديناميكية التي تتوافق مع طبيعة هذا التحليل، ويعتبر تحليل استقرارية السلاسل الزمنية ومعالجتها شرط أساسي من شروط التحليل الديناميكي في القياس الاقتصادي.

2. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

تعتبر اختبارات ديكي فولور ADF(1979) من أهم وأشهر الاختبارات التي تكشف عن جذور الوحدة Unit Root tests، والتي تعبر عن استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، ولذلك سنطبق هذه المجموعة من الاختبارات على السلاسل محل الدراسة في هذا التحليل الديناميكي والمتمثلة في كل من المتغير التابع مؤشر حقوق الملكية IPPR والمتغيرات التفسيرية المتمثلة في مؤشر سيادة القضاء RL ومؤشر استقلالية القضاء JUI.

الجدول رقم (03): اختباراتADF لتحليل الاستقرارية

الفروقات الأولى		السلاسل الأصلية			
Sig	t-statistic	Sig	t-statistic	النموذج	المتغير
0.0005 **	-6.12	0.01 *	-3.86	النموذج I	IPPR
0.0019 **	-6.26	0.06	-3.65	النموذج II	
0.0000 **	-6.59	0.53	-0.34	النموذج III	
0.0088 **	-4.13	0.21	-2.20	النموذج I	RL
0.0357 *	-4.05	0.21	-2.81	النموذج II	
0.0010 **	-3.86	0.90	-0.98	النموذج III	
0.0120 *	-4.00	0.18	-2.31	النموذج I	JUI
0.0152 *	-4.70	0.43	-2.23	النموذج II	
0.0004 **	-4.31	0.55	-0.29	النموذج III	
*الاختبار معنوي عند 5%، ** الاختبار معنوي عند 1%					

المصدر: من إعداد الباحثين

القراءة الإحصائية لاختبارات ADF تبين أن السلاسل الأصلية للمتغيرات الثلاثة غير مستقرة لأن معنوية اختبار t غير معنوي تقريبا في النماذج الثلاثة لهذا الاختبار، بينما سلاسل الفروقات من الدرجة الأولى مستقرة لأن معنوية الاختبار أقل من 5% في النماذج الثلاثة، وهذا يعني أن المتغير التابع مؤشر حقوق الملكية IPPR والمتغيرات التفسيرية المتمثلة في مؤشر سيادة القضاء RL ومؤشر استقلالية القضاء JUI متكاملين من نفس الدرجة وهي 1، أي أنها عبارة عن I(1)، ولذلك سنطبق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة زمنيا ARDL.

وسيتم تقدير مؤشر حقوق الملكية IPPR وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة زمنيا ARDL في الأجل القصير وفق الشكل النظري لنموذج تصحيح الخطأECM الذي يأخذ الصيغة التالية حسب Pesaran and all(2001):

$$DIPPR_t = \beta_0 + \beta_1 IPPR_{t-1} + \beta_2 RL_{t-1} + \beta_3 JUI_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{i1} DRL_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{i2} DJUI_{t-i} + \varepsilon_t$$

بينما تأخذ العلاقة الطويلة الأجل التي تقدر مؤشر حقوق الملكية **IPPR** في نموذج **ARDL** الشكل النظري التالي:

$$IPPR_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m-1} \alpha_1 IPPR_t + \sum_{i=1}^{m-1} \alpha_2 RL_t + \sum_{i=1}^{m-1} \alpha_3 JUI_t + u_t$$

وبعد تقدير النموذج الأمثل تبين أن أفضل نموذج يفسر مؤشر حقوق الملكية IPPR هو نموذج ARDL(1.3.2) لأنه أعطى أدنى قيمة لمعيار أكاييك AIC، ونتائج التقدير المتحصل عليها مدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نموذج ADRL(1.3.2) لتقدير العلاقة الطويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IPPR(-1)	0.229207	0.437401	0.524021	0.6365
JUI	0.787289	0.453269	1.736913	0.1808
JUI(-1)	0.553956	0.833628	0.664512	0.5539
JUI(-2)	-0.813610	0.260601	-3.122051	0.0524
JUI(-3)	0.749668	0.184721	4.058372	0.0270
RL	-1.608242	2.178653	-0.738182	0.5139
RL(-1)	7.054651	2.400683	2.938601	0.0606
RL(-2)	-2.724673	2.054623	-1.326118	0.2767
C	0.803459	1.545917	0.519730	0.6392
R-squared	0.977596	Mean dependent var		4.199576
Adjusted R-squared	0.917852	S.D. dependent var		0.780061
S.E. of regression	0.223577	Akaike info criterion		-0.044417
Sum squared resid	0.149960	Schwarz criterion		0.319263
Log likelihood	9.266503	Hannan-Quinn criter.		-0.179065
F-statistic	16.36308	Durbin-Watson stat		3.493461
Prob(F-statistic)	0.021133			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	98.73424	Prob. F(2,1)		0.0710
Obs*R-squared	11.93954	Prob. Chi-Square(2)		0.0026
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	3.967044	Prob. F(8,3)		0.1422
Obs*R-squared	10.96362	Prob. Chi-Square(8)		0.2038
Scaled explained SS	0.314491	Prob. Chi-Square(8)		1.0000

المصدر: من إعدادالباحثين

وتشير الاختبارات القياسية المتعلقة بأخطاء النموذج إلى أن النموذج خالي من المشاكل القياسية، حيث يبين اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن بواقي النموذج مستقلة خطيا مع المتغيرات التفسيرية في النموذج لأن إحصائية F لهذا الاختبار قدرت بـ 98.73 بمستوى معنوية Prob.F(2.1)=0.07 وهي أكبر من 5% ما بغني عدم رفض الفرضية الصفرية التي تقول بأن الارتباط منعدم بين بواقي النموذج والمتغيرات التفسيرية، ويبين أيضا اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء إلى أن بواقي النموذج متجانسة أي لها نفس التباين، حيث يسير اختبار Heteroskedasticity Test إلى أن إحصائية F تساوي 3.96 بمستوى معنوية يساوي Prob. F(8.3)=0.14 وهو أكبر من 0.05 ما يعني قبول الفرض الصفري لهذا الاختبار والمتضمن فرضية التجانس وتساوي التباين.

أما نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في نموذج ARDL والتي تقدر العلاقة التوازنية القريبة الأجل التي تفسر الأثير كل من مؤشري سيادة القضاء RL واستقلالية القضاء JUI على مؤشر حقوق الملكية ي الجزائر IPPR فقد تم ادراجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة في الأجل القصير

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(JUI)	0.787289	0.114626	6.868322	0.0063
D(JUI(-1))	0.063942	0.093423	0.684435	0.5428
D(JUI(-2))	-0.749668	0.114308	-6.558324	0.0072
D(RL)	-1.608242	1.165255	-1.380163	0.2614
D(RL(-1))	2.724673	0.794227	3.430599	0.0415
CointEq(-1)*	-0.770793	0.114343	-6.741066	0.0067

المصدر: من إعداداالباحثين

ويشير اختبار الحدود Bounds Test للتكامل المشترك في نموذج ARDL المدرجة في الجدول رقم (06)، إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر حقوق الملكية IPPR وكل من مؤشر سيادة القضاء RL ومؤشر استقلالية القضاء JUI، لأن إحصائية فيشر لهذا الاختبار قدرت بـ 5.68 وهي أكبر من القيمة الحرجة للجد الأعلى عند 1% والمقدرة بـ 5، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع في نموذج ARDL والمتمثل في مؤشر حقوق الملكية IPPR والمتغيرات التفسيرية المتمثلة في كل من مؤشر سيادة القضاء RL ومؤشر استقلالية القضاء JUI، وقد قدرت مقدرة تصحيح الخطأ في النموذج بـ -0.77 وهي قيمة سالبة ومعنوية عند 0.01، وهي قيمة مهمة تبين سرعة التعديل بين الأجلين القريب والبعيد تقدر بسنة وأربعة أشهر، ويفسر هذا بأهمية العلاقة التوازنية الطويلة الأجل في تفسير ظاهرة الملكية الفكرية في الجزائر على حساب التحليل في الفترة القريبة الأجل.

الجدول رقم (06): اختبارات الحدين للتكامل المشترك

F-Bounds Test		**Null Hypothesis: No levels relationship**		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.680246	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداداالباحثين

ومن خلال نتائج التقدير السابقة يمكننا كتابة معادلة النموذج الذي يقدر مؤشر حقوق الملكية IPPR بلالة كل من مؤشر سيادة القضاء RL ومؤشر استقلالية القضاء JUI في الأجلين القصير والبعيد:
معادلة الأجل البعيد:

IPPR = 0.22*IPPR(-1) + 0.78*JUI + 0.55*JUI(-1) - 0.81*JUI(-2) + 0.74*JUI(-3) - 1.60*RL + 7.05*RL(-1) - 2.72*RL(-2) + 0.80

معادلةالتكامل المشترك:**Cointegrating Equation**

D(IPPR) = 0.80 -0.77*IPPR(-1) + 1.27*JUI(-1) + 2.72*RL(-1) + 0.78*D(JUI) + 0.06*D(JUI(-1)) -0.74*D(JUI(-2)) -1.60*(IPPR - (1.65*JUI(-1) + 3.53*RL(-1) + 1.04) + 2.72*D(RL(-1)))

وقد قدرت إحصائية Ramsey RESET Test بـ T-statistic =1.33 بمستوى معنوية يساوي 0.31، ما يعني أننا لا يمكن أن نرفض فرضية العلاقة الخطية للنموذج، كما تشير نتائج اختبار Wald Test إلى أن معالم كل من مؤشر سيادة القضاء RL ومؤشر استقلالية القضاء JUI لا يمكن أن تنعدم في الأجل الطويل حيث قدرت إحصائية F-statistic بـ 12.03بمستوى معنوية يساوي Prob.F(7.3)=0.03، كما يدل اختبار المجموع التراكمي الخاص بالبواقي في النموذج على استقرارية النموذج عند 5%.

- تحليل ومناقشة النتائج:

من خلال قراءة وتحليل النتائج المتوصل اليها بمكننا أن نستنتج ما يلي:

- بينت نتائج التحليل الديناميكي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر حقوق الملكية في الجزائر ومؤشر سيادة القانون ومؤشر استقلالية القضاء، أي أنه على المدى البعيد هذين المؤشرين مهمين في تعريف حقوق الملكية في الجزائر.
- تشير النتائج إلى أهمية التحليل الطويل الأجل على حساب التحليل القريب الأجل في تفسير ظاهرة حقوق الملكية بدلالة كل من مؤشري سيادة القانون واستقلالية القضاء.
- مؤشر استقلالية القضاء أكثر أهمية في تفسير حقوق الملكية من مؤشر سيادة القضاء في الأجل القريب.
- تأثير مؤشر استقلالية القضاء على حقوق الملكية في الأجل الطويل موجب ويحافظ على هذا التأثير في التأخير الزمني الأول والثالث بينما التأثير سالب في التأخير الثاني.
- تأثير مؤشر سيادة القضاء على حقوق الملكية في الأجل الطويل سالب، ثم يتغير هذا التأثير إلى تأثير موجب في التأخير الأول قبل أن ينعكس سالبا في التأخير الثاني.
- في الأجل القريب تأثير كل من مؤشر استقلالية القضاء ومؤشر سيادة القضاء موجب على مؤشر حقوق الملكية في الجزائر.
- مناقشة النتائج

بينت الدراسة التجريبية لمؤسسات حقوق الملكية ان المقاربة الاقتصادية غير مؤثرة وهو ما يتوافق مع الطرح السائد ان المؤسسات هي التي تدعم النمو الاقتصادي وهو ذات الطرح الذي اثبتته العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة كانغ وينفر 1995 حيث توصلت الدراسة الى ان المؤسسات هي التي تدعم النمو الاقتصادي ،كما انه يمكن القول ايضا ان سبب ضعف تأثير العوامل الاقتصادية على مؤسسات حقوق الملكية في الجزائر يرجع بالأساس الى طبيعة الاقتصاد الجزائري ذو الطبيعة الاستخراجية وهو دليل على ان المقاربة التاريخية لها دور في ذلك من خلال وجود اقتصاد قائم على مؤسسات استخراجية موروثة عن القوى الاستعمارية وهذا يظهر من خلال عدم تتأثر حقوق الملكية في الجزائر بالناتج المجلي الخام الفردي PIBT، لأن هذه المتغيرات فقدت معنويتها الإحصائية في نموذج الانحدار العام الذي يفسر متغير حقوق الملكية في الجزائر IPPR.

كما تشير ايضا النتائج الى الاثر الكبير الذي تلعبه المقاربة السياسية في تحديد وحماية حقوق الملكية في الجزائر وذلك من خلال الاثر الواضح لمؤشري سيادة القانون واستقلالية القضاء وهو ما اشارت اليه دراسة هال وجونز 1999 حيث يقول هال في هذا السياق ان المحدد الرئيسي للنمو على المدى الطويل هو البنية الاجتماعية والمقصود بها السياسات والحكومة حيث توفر السياسات والحكومة الحوافز الضرورية للأفراد ومن خلال العودة الى الواقع الجزائري نجد ان لب المشكلة هو عدم استقلالية القضاء وسيطرة القوة الضاغطة عليه وعدم سيادة القانون ووجود العديد من العقبات القانونية امام الافراد والتي تقوم بتثبيط اي نوع من الحوافز وتوجيهها للقوة الضاغطة واصحاب السلطة السياسية وهذا شيء منطقي في الواقع الاقتصادي حيث تسعى كل سلطة سياسية لتكوين بطانة تخدم مصالحها للبقاء في السلطة والاستفادة من الموارد والتحكم في توزيعها حيث تتأثر حقوق الملكية IPPR في الجزائر بمرونة عالية وحساسية مفرطة بمؤشر سيادة

القضاء RL في علاقة عكسية حيث يقدر معاملها -3.82، يليه مباشرة مؤشر استقلالية القضاء JUI بعلاقة طردية قدر معامل مرونتها 1.22 وهما المتغيرين الوحيدين الذين لهما تأثير معنوي شدته أكبر من 1 في النموذج، أي أن استجابة وحساسية متغير حقوق الملكية في الجزائر عند هذين المتغيرين هي الأكثر شدة حسب الترتيب المذكور أعلاه، كما تشير النتائج إلى أهمية التحليل الطويل الأجل على حساب التحليل القريب الأجل في تفسير ظاهرة حقوق الملكية بدلالة كل من مؤشري سيادة القانون واستقلالية القض حيث ان مؤشر استقلالية القضاء أكثر أهمية في تفسير حقوق الملكية من مؤشر سيادة القضاء في الأجل القريبو تأثير مؤشر استقلالية القضاء على حقوق الملكية في الأجل الطويل موجب ويحافظ على هذا التأثير في التأخير الزمني الأول والثالث بينما التأثير سالب في التأخير الثاني وتأثير مؤشر سيادة القضاء على حقوق الملكية في الأجل الطويل سالب، ثم يتغير هذا التأثير إلى تأثير موجب في التأخير الأول قبل أن ينعكس سالبا في التأخير الثاني و في الأجل القريب تأثير كل من مؤشر استقلالية القضاء ومؤشر سيادة القضاء موجب على مؤشر حقوق الملكية في الجزائر.

كما ان أثر المقاربة الثقافية ليس له أثر وذلك يرجع بالأساس الى عدم استقلالية القضاء وسيادة القانون حيث يلعب هذين المؤشرين دورا هاما في محاربة كل اشكال الفساد والحد منه وفي ظل غياب قوانين صارمة ومعممة على الجميع لا يمكن الحديث عن أثرالفساد.

الخاتمـــــــــة:

لقد كان الهدف من هذا البحث تحديد العوامل الرئيسة المحددة لمؤسسات حقوق الملكية والاجابة على التساؤل الرئيسي المطروح حول سبب الاختلاف في المؤسسات بين الدول لكون ان الفرضية الرئيسية في الفروق التنموية يرجع بالأساس الى اختلاف البنية المؤسسية، ومن خلال الدراسة القياسية توصلنا الى أن أبرز المحددات هي التي نصت عليها المقاربة السياسية في التحليل المؤسسي حيث يعود سبب عدم كفاءة المؤسسات الى الانظمة السياسية السائدة والتي تسعى جاهدة لخدمة مصالحها ومصالح القوة الضاغطة المحيطة بها ضمانا للاستمرار وخدمة لمصالح القوى الموالية لها واصحاب النفوذ وذلك من خلال سن قوانين غير عادلة والتحكم في دواليب القضاء لهدف واحد وهو التحكم في توزيع الموارد والحد من الحريات الفردية من خلال العقبات القانونية الكثيرة وعدم تطبيق القوانين والصرامة في تنفيذها وكذا عدم استقرار الاطار المؤسساتي وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر قانون الاستثمار رغم الحوافز الكثيرة التي تم سنها الا ان كل هذه التسهيلات تبقى حبرا على ورق وذلك نتيجة البيروقراطية الكبيرة التي لا تنبع عن خيارات شخصية بل نتيجة ضغط السلطة السياسية وصناع القرار على منفذي هذه القوانين قصد الوقوف في وجه تنفيذها وتوجيهها الى مجموعات محددة من اختيار هذه الأخير،حيث لا تزال التجارب والدراسات تؤكد يوما بعد يوم أن الدول التي تفرض قيود اكبر على السياسيين غالبا ما تتمتع بنتائج اقتصادية مرضية وذلك يرجع الى الحماية الكبيرة للحقوق ومنع المصادرة وفرض الالتزام بالعقود على كل الافراد والجماعات سياسيين وصناع قرار وافرد سواء بسواء، كما تشير نتائج الدراسة إلى أن مؤشر حقوق الملكية في الجزائر لا يتأثر بالعوامل الاقتصادية كنصيب الفرد من الناتج ولا بالعوامل الثقافية والتاريخية، وهذا كله يفسر بطبيعة النظام الاقتصادي القائم الذي يبدو أنه لم يخلع بعد ثوب الاشتراكية في نمط التسيير وتقييد الحرية الاقتصادية للأسواق رغم رفعه لمثل هكذا شعارات منذ أكثر من ربع قرن.

من خلال ما سبق يمكننا ان نوصي ببعض الحلول التي يمكن ان تساعد في حماية أكبر لحقوق الملكية واصلاح البنية المؤسسية في الجزائر وذلك من خلال العمل على ارساء نظام قضائي مستقل كليا والعمل على تكريس القانون والعمل على جعله فوق الجميع والاهتمام بالمؤسسات غير الرسمية وتنمية الاخلاق الحميدة وذلك لن يكون باستيراد قوانين غربية بل تشجيع قيم المجتمع الاصيلة والعمل على ترقيتها وترقية الثقافات المحلية لان الفرد عموما يحتكم الى عقيدته وطرق نشأته كما يجب العمل على الحد من البيروقراطية وذلك من خلال السعي الى تعميم الرقمنة وارساء تسهيلات قانونية وحوافز للحد من العقبات القانونية المختلفة التي تواجه الافراد للاستثمار وتنمية رأس المال دون ان نغفل عن توثيق كل الحقوق والعمل على منع مصادرتها من طرف الحكومة او الافراد.

قائمة المراجع :

Acemoglu, D., Johnson , S. & Robinson, J., 2001. INSTITUTIONS AS THE FUNDAMENTAL CAUSE OF LONG-RUN GROWTH. *American Economic Review*, December.pp. 1369-1401.
Acemoglu , . D. & Johnson, S., 2003. Unbundling Institutions. *Journal of Political Economy,University of Chicago Press*, 113((5)), pp. 949-995.
Acemoglu, D., 2003. Why not a political Coase theorem?. *Journal of Comparative Economics*, 31(4), p. 620–652.
Acemoglu, D., Johnson , S. & James , . R., 2001. The Colonial Origins of Comparative Development:An EmpiricalInvestigation. *The American Economic Review.*, 102(6), pp. 3077-3110.
Acemoglu, D. & Robinson, J., 2008. Persistence of Power, Elites, and Institutions. *American Economic Review*, 98(1), p. 267–293.
Alberto, . A., Sule, . O., Nouriel , R. & Phillip, 1996. POLITICAL INSTABILITY AND ECONOMIC GROWTH. *Journal of Economic Growth*, 189-212 June, 1(2), pp. 189-211.
Angeles, L., 2011. Institutions, Property Rights, and Economic. *Kyklos*, 64(2), pp. 157-177.
C.Fritz, R. F., 2005. *DO STRONGER INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS INCREASE INTERNATIONAL TECHNOLOGY TRANSFER?*, s.l.: The World Bank..
Chauffour, J.-P., 2011. *the Relevance of Freedom and Entitlement in Development New Empirical Evidence (1975–2007)*, s.l.: The World Bank.
Chong, A. & Gradstein, M., 2004. Inequality and Institutions. *The Review of Economics and Statistics*, , april, 89(3), pp. 454-465..
Coase, . R. H., 1960. The problem of social cost.. *Classic papers in natural resource economics*, pp. 87-137.
Dani Rodrik, F. T. S., February. INSTITUTIONS RULE: THE PRIMACY OF INSTITUTIONS OVER GEOGRAPHY AND INTEGRATION IN ECONOMIC DEVELOPMENT. *Journal of Economic Growth*, october, 9(2), pp. 131-165.
Demsetz, H., 1974. Toward a Theory of Property Rights. *Classic papers in natural resource economics.*, pp. 163-177.
Gradstein, A. C. a. M., 2007. Inequality and Institutions. *Review of Economics and Statistics*, August, 89(3), pp. 454-465.
Greif, 2006. *Institutions and the Path to the Modern Economy:*. s.l.:Cambridge University Press.
Islam, R., 2002. *The Determinants of Institutional Quality*, s.l.: World Bank.
Kandil, M., 2009. Determinants of Institutional Quality and Their Impact on Economic Growth in the MENA Region. *International Journal of Development.*
LA PORTAl, R., LOPEZ-, D.-S., SHLEIFER & Florencio, 1999. THE QUALITY OF GOVERNMENT. *Journal of Law Economics and Organization*, February, 15(1), pp. 222-278.
MAURO, P., 1995. CORRUPTION AND GROWTH. *Quarterly Journal of Economics*, 110(3), pp. 681-712.
NILOY BOSE, A. P. M. a. M. A. W., 2012. The Growth Effects of Property Rights: The Role of Finance. *World Development*, September, 40(9), pp. 1784-1797.
North, D., 1981. *structure and change in economic history.*. NEW YORK: s.n.
North, D., 1990. *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance,*. 1 ed. s.l.:Cambridge University Press.
Roberto Rigobon, D. R., 2005. Rule of law, democracy, openness, and income: Estimating the interrelationships. *Economics of Transition* , July, pp. 533-564.
Rodrik, D., 2000. Institutions for High-Quality Growth: What They are and How to Acquire Them. *Studies in Comparative International Development* , p. 3–31.
Thacker, J. G. a. S. C., 2004. Political Institutions and Corruption: The Role of Unitarism and Parliamentarism. *British Journal of Political Science*, pp. 295-333.
Trebbi, P. A. ,. A. F., 2007. *DEMOCRACY, TECHNOLOGY, AND GROWTH*, s.l.: National Bureau of Economic Research..